Ashur Journal of Legal and political Sciences (AJLSP) is published by the Iraqi Association for Legal Sciences
ISSN: 3005-3269, Vol 3(No.2), pages: 496 -525 (2026)
https://ashurjournal.com/index.php/AJLPS/about

Water change in Iraqi-Turkish relations after2003

Assist. Lect . Saif Lateef Malallah[1] ، Assist. Lect. Hussein Ali Mohammed Hussein [2]

[1]University of Diyala/ Faculty of Law and Political Science، Saef2023@uodiyala.edu.iq

[2] AL-Furat AL-Awsat Technical University / Polytechnic Colleg -Karbala، hussain.muhammed@atu.edu.iq

ARTICLE INFORMATION

Received:5 Apr 2026
Accepted:15 Apr 2026
Published:1 Jun 2026

Keywords:

- Water crisis
- Iraq
- Turkey
-shared water resources
- challenges

ABSTRACT

The study presents and analyzes the issue of water as the axis of Iraqi-Turkish water relations and a cornerstone of geopolitics at every stage of history. It is considered one of the geopolitical criteria and determinants and the basis of connection and cooperation to protect international relations, or it can be based on continuous and permanent conflict if one country prioritizes its interests at the expense of the other. Consequently، Turkey seeks to implement a water strategy and benefit greatly from the Tigris and Euphrates rivers by constructing dams and building water projects in order to become an influential and dominant regional power. This affects Iraqi-Turkish relations. The study focuses on the bilateral relations and agreements between the two countries and the extent of their impact on water security, which necessitates means and mechanisms to reduce tensions and achieve sustainable management to support the stability of international relations between Iraq and Turkey. The study reveals the continued influence of the water variable on Iraqi-Turkish relations.

© 2024 , This is an open access article under the cc BY-NC-ND license http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

مجلة آشور للعلوم القانونية والسياسية تصدر عن الجمعية العراقية للعلوم القانونية
المجلد الثالث (العدد الثاني)، الصفحات: 496- 525، (2026) ISSN: 3005-3269
https://ashurjournal.com/index.php/AJLPS/about

متغير المياه في العلاقات العراقية التركية بعد عام 2003

م. م سيف لطيف مال الله [1] ، م. م حسين علي محمد حسين[2]

[1]جامعة ديالى كلية القانون والعلوم السياسية، Saef2023@uodiyala.edu.iq

[2] جامعة الفرات الأوسط التقنية / كلية البوليتكنك – كربلاء ، hussain.muhammed@atu.edu.iq

معلومات المقالة

تاريخ الاستلام : ٥ نيسان ٢٠٢٦
تاريخ القبول :١٥ نيسان ٢٠٢٦
تاريخ النشر : ١ حزيران ٢٠٢٦

الملخص

تجسد الدراسة عرض و تحليل قضية المياه بوصفها محور العلاقات المائية العراقية التركية ومرتكزاً للجغرافيا السياسية في كل مرحلة من مراحل التاريخ والتي تعتبر احد المعايير والمحددات الجيوسياسية واساس الارتباط والتعاون لحماية العلاقات الدولية او يكون على أساس صراع مستمر ودائم اذ ارتكز أحد الدول على تغليب مصالحة على حساب الاخر، وبالتالي تسعى تركيا إلى تطبيق الاستراتيجية المائية والاستفادة إلى حد كبير من نهري دجلة والفرات وذلك عن طريق انشاء السدود، وبناء المشاريع المائية لكي تصبح تركيا دولة اقليمية مؤثرة ومسيطرة، وهذا ما يؤثر على العلاقات العراقية التركية، تركز الدراسة على العلاقات والاتفاقيات الثنائية بين البلدين وما مدى تأثيرها على الامن المائي الامر الذي يستدعي وسائل و أليات لتقليل التوترات ولتحقيق إدارة مستدامة لدعم استقرار العلاقات الدولية بين العراق و تركيا، وعلى ما يتبين من الدراسة استمرار متغير المياه المؤثر على العلاقات العراقية التركية.

الكلمات المفتاحية:

- ازمة المياه
- العراق
- تركيا
- المياه المشتركة
- التحديات

© 2024 , This is an open access article under the cc BY-NC-ND license http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

المقدمة

تعتبر العلاقات العراقية التركية ذات خصوصية تاريخية وثقافية وذات مصالح متوافقة في بعض الأحيان، ومتناقضة في أحيان أخرى ، إذ اتسمت العلاقات بين البلدين بالتميز تارة والفتور تارة أخرى، وتمثل هذه المتناقضات في لعلاقات بين الطرفين تراكمات السياستين، كان لتركيا فيها مواقف سياسية متباينة وكانت المياه من أبرز الملفات العالقة التي تستعملها تركيا كأداة للسيطرة على العراق, برز دور هذا الملف بعد حصول عدد من التحولات المحلية ، تمثلت بالاحتلال الأمريكي للعراق عام (٢٠٠٣)، واستلام حزب العدالة والتنمية الحكم في تركيا عام (٢٠٠٢)، وحصول تغيير جذرية في سياسات الحكومة التركية ، لاسيما تجاه هذه الملفات العالقة بين الطرفين، والتي تستعملها تركيا في بعض الاحيان كأوراق ضغط على الجانب العراقي. واستطاعت استغلال عنصر المياه في تعزيز الدور الذي يمكن ان يؤديه هذا العنصر وسط المنظومة الإقليمية التي ترتبط بها، إلى جانب موقعها الجيوستراتيجي بين الشرق والغرب، وارتباطاتها الجيوسياسية مع أطراف وقوى إقليمية متعددة سياسية واقتصادية وعسكرية. فتركيا تتطلع للعب دور إقليمي فاعل عن طريق استعمال عناصر القوة المتاحة للقرار التركي وخصوصاً عنصر المياه في تدعيم دورها الإقليمي فضلاً عن المزايا الاقتصادية التي ستؤمن لها مواجهة مشكلاتها الاقتصادية. لذلك يعد ملف المياه من جذور القضايا العالقة بين العراق وتركيا، إذ تحتل مسألة الموارد المائية قمة أولويات القسم الاكبر من دول الشرق الاوسط ومصالحها، وذلك بعد أن أصبح الامن المائي يحاذي أهمية الامن العسكري ان لم يتفوق عليه.

اولاً/ أهمية الدراسة :

تكمن الأهمية العلمية للدراسة بكونها تساعد على ايضاح الكثير من المؤشرات للباحثين في الشؤون الدولية عن طبيعة أزمة المياه في منطقة الشرق الأوسط، وأثر هذه الأزمة في العلاقات التركية العراقية.

ثانياً / اشكالية الدراسة :

تتمثل مشكلة هذه الدراسة في التساؤل الرئيس المتعلق بطبيعة النزاع على المياه بين العراق وتركيا خلال المدة بعد عام ٢٠٠٣.

الأسئلة الفرعية:

1. ما مدى تأثير المشاريع والسدود المائية التركية وماهي آثارها على الأمن المائي في العراق؟
2. إلى أي مقدار استطاعت الاتفاقيات العراقية التركية من تنسيق استعمال والاستفادة من المواد المائية؟
3. ماهي الأدوات السياسية والاستراتيجية الممكنة لتوطيد التعاون المائي وأبرز التحديات بيت البلدين والرؤى المستقبلية لحلولها؟

ثالثاً/ اهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الى تحليل مسالة المواد المائية باعتبارها متحولا و متغيرا فاعل و مؤثر في العلاقات العراقية التركية فيما يخص إدارة المياه و كما يسعى البحث الى دراسة التداعيات السياسات المائية التركية وتأثيرها على الامن المائي في العراق.

رابعاً/ فرضية الدراسة :

ان العلاقة المائية العراقية التركية ستمكث متغيراً استراتيجياً قائماً على التعاون والصراع ، يسود هذه العلاقة فقدان توازن القوة بين الدولتين ، والتعاون بينهم مشروطاً ومقيداً وعاجز عن تطور علاقة تعاونية مستقرة وهذا ما يوضح الصراع واختلال التوازن المائي بين العراق و تركيا ، فضلاً عن استمرار الجانب التركي بسياسة احادي الجانب ذات الابعاد السياسية والاقتصادية التي تستند على تعظيم المصلحة الوطنية من خلال التحكم بمصادر نهري دجلة والفرات ،التي تركت اثراً سلبيا على الامن المائي العراقي ، الا ان التحول من الصراع الى التعاون مرهونا بقدرة أدوات العراق التفاوضية ومن خلال الاطر القانونية التعاونية القائمة على الإدارة المشتركة وإعادة التوازن بين البلدين .

خامساً/ مناهج الدراسة :

١- المنهج التاريخي: من أجل الوقوف على مجمل تطورات الاحداث التي رافقت مشكلة المياه بين العراق وتركيا،

2- المنهج الوصفي التحليلي: وتحليل مشكلة المياه التي تجمع البلدين في حالتي النزاع والتعاون، إلى جانب دراسة هذه المشكلة ووصفها وصفا موضوعياً دقيقاً من خلال التطرق لأزمة المياه ووصف الأحداث التي تتابعت على أثر التحولات التي حدثت في منطقة الشرق الأوسط منذ الاحتلال الأمريكي للعراق وما رافقها من تداعيات أثرت على حالة الأمن الإقليمي، خاصة بعد تولى حزب العدالة والتنمية للسلطة في تركيا عام (٢٠٠٢).

سادساً/ هيكلية الدراسة :

في سبيل تحقيق الهدف من الدراسة تم تقسيمها على مبحثين، المبحث الأول: الخلفية التاريخية والجغرافية في العلاقات المائية بين البلدين نتطرق في المطلب الأول لمحة تاريخية للعلاقات بين البلدين، والمطلب الثاني الاستراتيجيات المائية في تركيا والعراق. اما المبحث الثاني هو تطور العلاقات العراقية والتركية بعد عام ٢٠٠٣. في المطلب الأول الوضع السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، اما المطلب الثاني السياسة الخارجية التركية (في ملف المياه) بعد عام ٢٠٠٣والمطلب الثالث آفاق التعاون المستقبلي بين العراق وتركيا في مجال المياه.

المبحث الأول

الخلفية التاريخية والجغرافية في العلاقات المائية بين البلدين

المطلب الأول

لمحة تاريخية للعلاقات بين البلدين

تبرز اهمية العلاقات العراقية-التركية في كونها ذات ابعاد متداخلة، إذ كان العراق خاضع تحت الاحتلال العثماني حتى نهاية الحرب العالمية الاولى في عام ١٩١٨ وقد انهارت فيها الدولة العثمانية، ونتج عنها فيما بعد تأسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١ وتأسيس الجمهورية التركية في عام ١٩٢٣ التي تبنت التوجهات العلمانية. وفي حينها لم تظهر منازعات حدودية كبيرة بين تركيا والعراق، عدا موضوع مدينة الموصل التي اقترحت تركيا في مؤتمر لوزان أجراء استفتاء في هذه المدينة لغرض معرفة رغبة سكانها بالبقاء ضمن الدولة العراقية، ام الانضمام لتركيا، غير ان البريطانيين رفضوا هذا الاقتراح، واحيلت قضية الموصل الى لجنة تحقيق دولية تابعة لعصبة الامم، وفي عام ١٩٢٥ صدر حكم نهائي على بقاء مدينة الموصل ضمن السيادة العراقية، واحتجت تركيا على ذلك الحكم الذي كان ملزما لجميع الاطراف، ثم ما لبثت تركيا وبريطانيا ان وقعتا في لندن في حزيران عام ١٩٢٦ معاهدة ثنائية وثقت اعترافهما بانتماء الموصل للعراق، اعترفت تركيا رسميا بالعراق في عام ١٩٢٧، بعد تجاوز الخلافات بينهما اثر توقيع (معاهدة الحدود الثلاثية) واتفاقية حسن الجوار بين العراق وتركيا وبريطانيا في عام 1926 [1]. كما انضمت اليه الولايات المتحدة الامريكية بوصفها عضوا مراقباً، حيث سميت هذه المعاهدة بحلف بغداد، والذي أحدث نقله نوعية في علاقات تركيا مع العراق، وان اتجاه التطور قد استمر في العلاقة بين البلدين حتى العام 1985 [2].

زار الوفد العراقي بقيادة الوصي عبد الإله تركيا في عام 1945 لعقد اتفاقيات ومعاهدات والتعاون الاقتصادي و تنظيم العلاقات بين البلدين، بعدها شكل العراق لجنة في عام 1946 لإعداد مشاريع تتعلق بالنواحي الاقتصادية و التجارية بين العراق وتركيا، حيث عقدت في 22 كانون الثاني عام 1946 معاهدة الصداقة و حسن الجوار بين العراق وتركيا والتي نصت على[3]:

1. المشاركة الاقتصادية والتجارية بين البلدين عن طريق الغاء او تقليل الرسوم الكمركية ودعم التبادلات التجارية.
2. مساعدة البلدين في عملية تطوير النقل بكافة أشكاله لجعلها طرق تلاؤم التجارة.
3. التضافر في تأمين مصالح البلدين من خلال ضبط وسيطرة استعمال المياه الأنهار.
4. إضافة إلى المساهمة في القضاء على الأشخاص الذين يشكلون تهديدا لمصالح البلدين.

جاءت "المادة الخامسة من البروتوكول الخاصة بتنظيم مياه دجلة والفرات" ان العراق له الحق في إرسال هيئات لأداء مسوحات، كما إشارات إلى تعهد تركيا في مساعدة ومشاركة هذه الهيئات العراقية لإنجاز مهمتهم وعملهم، الا ان تركيا لم تكن ملتزمة في بنود المعاهدة و ظلت تخلف و تبطئ في التنفيذ مع الجانب العراقي[4]. وبعد عقد الاجتماعات أدراك البلدين أهمية التنسيق وضبط تدفق المياه والحماية من الفيضانات على نهري دجلة والفرات وروافدهما، من خلال موافقة

الجانب التركي على ان يوفد الجانب العراقي الهيئات لهدف اختيار مواقع انشاء السدود والأبنية، أيضا ابلاغ الجانب العراقي بالأخطار التي سوف تحدث وتزويدهم بالخرائط المطلوبة و الأساسية [5].

كما نصت المادة الثالثة من البرتوكول على وجوب التعاون وملء خزان كيبان وخزان الحبانية من قبل الجانب التركي بغية ضمان متطلبات العراق من المياه [6].

بعد سقوط النظام الملكي في العراق في تموز عام ١٩٥٨ توترت علاقات العراق مع تركيا نتيجة التقارب الذي حصل بين الحكومة العراقية الجديدة ودول المعسكر الاشتراكي، ولم يزل هذا التوتر الا بعد تبدل نظام الحكم في العراق عام ١٩٦٣، لكن مخاوف تركيا من انضمام العراق الى الجمهورية العربية المتحدة المدعومة من الاتحاد السوفيتي كان يضفي طابعا من عدم الارتياح على العلاقات بين البلدين، على الرغم ان القادة العراقيين الجدد اكدوا على استمرار النهج السابق في اقامة علاقة جيدة مع الجارة تركيا[7].

أزمة المياه:

إن مشكلة المياه في العراق ليست مشكلة حديثة أو طارئة، بل هي مشكلة قديمة برزت بعد انهيار الدولة العثمانية في أعقاب الحرب العالمية الأولى وقيام الدولة العراقية، وتحول نهرى دجلة والفرات من نهرين وطنيين إلى نهرين دوليين، وتعد معاهدة لوزان ١٩٢٣ هي أول معاهدة لتقسيم مياه الفرات بين كل من تركيا وسوريا والعراق[8].

أسباب الأزمة:

يتقاسم العراق الموارد المائية في حوضي دجلة والفرات مع دولتي تركيا وسوريا، حيث تُعد تركيا الدولة الرئيسة المنبع لهذين الحوضين، في حين تشارك سوريا مع العراق في مياه حوض دجلة. لم يواجه العراق في السابق مشاكل كبيرة تتعلق بمياه النهرين، إلا أن التغيرات التي طرأت مؤخرًا على معدلات استهلاك المياه في تركيا، إلى جانب سياساتها المائية تجاه الدول المتشاطئة، أدت إلى ظهور تحديات جديدة. وقد انعكست هذه المتغيرات على العلاقات بين العراق وتركيا، أدت إلى ظهور تحديات جديدة. وقد انعكست هذه المتغيرات على العلاقات بين العراق وتركيا[9]. حيث باتت هذه العلاقات تتأثر بعوامل متعددة، من بينها الجوانب الأمنية، والاستراتيجية، والاقتصادية، والثقافية. وتتمثل أزمة المياه في العراق في ثلاثة أبعاد رئيسة[10]:

الأول مرتبط بالتغيرات المناخية العالمية، فالعراق يعاني من تأثيرات التغيرات المناخية التي تمتد عبر الكرة الأرضية، حيث شهد تراجعًا في معدلات سقوط الأمطار وتزايدًا في الجفاف فضلاً عن ذلك ظهرت ظاهرة التصحر بشكل ملحوظ في البيئة العراقية، وأصبحت واقعًا يُشعر به يوميًا.

الثاني محلى داخلي يتعلق بسوء تخطيط وإدارة الموارد المائية، فالحكومات السابقة أهملت الموارد المائية ولم تضع خطط واضحة لاستعمالها، كما أن معظم المشروعات تحتاج إلى صيانة وتطوير، وهناك عدد كبير من محطات الضخ

في وضع سيئ وتحتاج إلى صيانة وإعادة تأهيل نظرًا لوجود الأعشاب المائية وعوامل التلوث البيئي التي تنتشر في الأنهار الرئيسية والفرعية.

والثالث بُعد إقليمي مرتبط بتأثير دول الجوار على الأمن المائي العراقي، فمعظم الموارد المائية في العراق تأتى من مصادر من وراء الحدود مع تركيا وإيران وسوريا، لذلك تتح[11]كم دول المصدر بموارد العراق المائية من خلال إنشاء مجموعة من المشاريع المائية، والتي تركت أثرًا سلبيًا وتسببت بخلل كبير في تدفق المياه نحو العراق.

الخلفية التاريخية للأزمة:

السبعينيات و الثمانينيات: بدأ الحديث عن تأثير المشاريع التركية على المياه المشتركة بين البلدين في سبعينيات القرن الماضي. كانت تركيا قد بدأت في بناء سدود على نهري دجلة والفرات، وهو ما أثر على تدفق المياه إلى العراق.

اتفاقيات ١٩٩٨: في عام ١٩٩٨، تم توقيع اتفاق بين العراق وتركيا حول إدارة المياه المشتركة، لكنه لم يحقق فعليًا تفاهمات قوية حول كيفية توزيع المياه. ظل النزاع قائمًا على نقص المياه في العراق بسبب مشاريع السدود التركية مثل "سد أتاتورك" على نهر الفرات و"سد إليسو" على نهر دجلة.

التسعينيات: ازداد التوتر في التسعينات بسبب تزايد حجم المشاريع التركية مثل " مشروع جنوب شرق الأناضول "(GAP)، وهو مشروع ضخم لتطوير مناطق جنوب شرق تركيا باستعمال المياه من الأنهار المشتركة. تم تنفيذ عدة سدود في هذا المشروع، مما أثر على تدفق المياه إلى العراق[12].

المطلب الثاني

الاستراتيجيات المائية في تركيا والعراق

اولاً - الاستراتيجيات التركيا والسدود المقامة:

تهدف السياسة المائية التركية الى تحقيق جملة من الاهداف التي تصب في المصالح العليا للدولة، فتركيا نظرت الى المياه على انها محور التنمية الاقليمية والاقتصادية وذلك لافتقارها للموارد الطبيعية الاخرى لا سيما الثروة المعدنية وهذا ما عبر عنه رئيس وزراء تركيا الاسبق (سليمان ميريل) بقولة "الماء هو الثروة الوحيدة التي نملكها لأننا لسنا بلدا نفطيا لذلك لا بد ان نعمل بجد لدعم اقتصادنا، لذا فان تامين مصادر مائية سوف يصبح امرا اكثر خطورة واهمية بمرور الوقت، وهذا ما ينطبق على تركيا كونها دولة منبع و مصدر المياه الرئيس لنهري دجلة والفرات حيث ان ساحة حوض التغذية الفعلية لنهر دجلة تبلغ نحو (١٦٦٠٩٦) كم٢، تقع اعلى نسبة منها داخل حدود العراق والبالغة (٨٣٢٣٧)كم ٢ وتشكل نسبة (٥٠.١١%) من اجمالي مساحة تغذية لحوض، اما حوض الفرات فتركيا تسهم بالنسبة العظمى من التصريف المائي السنوي للنهر اذ بلغ نحو (٩٨.١٨%) اما المتبقي فتسهم فيها سوريا، اما العراق فلا يسهم في تغذية النهر بالمياه، اي ان تركيا ترفد نهري دجلة والفرات بنحو (٥٥،٦٢٪) مليار م/٣ من المياه[13].هذه المساهمة الكبيرة

جعلت تركيا تشعر أن لها الحق في التصرف في مياه النهرين وتعتبر هما نهريين تركيين ومن أجل استغلال مياهها وضعت جملة من الاهداف تسعى الى تحقيقها ومنها ما يأتي:

الاهداف الاقتصادية:

تسعى تركيا من خلال سياستها المائية في منطقة جنوب شرق الأناضول إلى تحقيق هدف رئيسي يتمثل في تنمية هذه المنطقة واستغلال مواردها المائية المتاحة. ويتم ذلك بشكل يعزز مصالحها، حتى وإن كان على حساب الدول الأخرى المشاركة في هذه الموارد، وتطوير القطاع الزراعي، كذلك توليد الطاقة الكهرومائية، والتحكم في الفيضانات[14].

الأهداف السياسية:

تعد المياه مورداً ذا ابعاد سياسية حيث تكتسب اهمية كبيرة في العالم بشكل عام والاقطار التي تعاني من شحة هذا المورد بشكل خاص لاسيما الدول العربية، لذا فقد تم الاعتماد على عدد من الاتفاقيات والقوانين الدولية من اجل تنظيم استغلال هذا المورد بشكل يضمن الحقوق للدول المتشاطئة في الانهر الدولية منها القانون الدولي الخاص باستعمال المجاري المائية في الاغراض غير الملاحية والذي اقرته الامم المتحدة عام ١٩٩٧، وان تركيا لم تعترف بكل هذه القوانين الدولية معتبرة مياه نهري دجلة والفرات مياهاً تركية وان كل ما يمر الى العراق هو عبارة عن مياه عابرة لحدود، تعد تركيا ومن خلال موقعها الجغرافي الذي تحتل به جيوسياسية نقطة التقاء أوربا بالشرق الاوسط وجمهوريات اسيا الوسطى منطقة حساسة ومهمة استراتيجيا "في منظور السياسي العالمي بوصفها تمثل احدى مناطق العالم الحيوية[15].

المشاريع والسدود التركية المقامة على نهري دجلة والفرات

1- المشاريع المائية التركية على نهر الفرات:

أ - مشروع سد وخزان كيبان:

يقع على الامتدادات الشمالية لنهر الفرات شرقي تركيا في وسط اقليم الازيغ مؤخرة التقاء فرعي الفرات بعشرة كيلومترات عند قرية كيبان وانتهى العمل في هذا المشروع عام ١٩٧٤ ويعد المشروع الاساس في عمليات تخزين الفائض المائي على المدى الطويل اذ تبلغ الطاقة الاستيعابية له نحو (٣٠،٧) مليار م/ ٣ من المياه منها (١٤،٤) مليار م ٣ خزن ميت و(١٦،٣) مليار م/ ٣ خزن حي، اما مساحة البحيرة الاصطناعية فتبلغ (٦٨٠) كم ٢ ويبلغ معدل نتاج الطاقة الكهربائية نحو (٥،٧) الف ميكا واط /ساعة سنوياً [16].

ب - مشروع سد قره قايا:

وهو ثان المشاريع الكبيرة التي نفذتها تركيا على نهر الفرات ويقع على بعد ١٦٦ كم جنوب سد كيبان ،وقد انجز العمل فيه عام ١٩٨٦ وتبلغ طاقته التخزينية نحو (٩.٥٤) مليار م/ ٣ من المياه منها (٥،٤٥) مليار م/ 3 خزن حي و

(٤) مليار م /٣ خزن ميت ويبلغ معدل انتاج الطاقة الكهربائية نحو (٧،٥) الف ميكا واط / ساعة سنوياً ،كما يسهم المشروع بتغذية الاراضي الزراعية الواقعة خلف السد التي تقدر مساحتها بنحو (١٠١) الف هكتار[17].

ج - سد وخزان أتاتورك:

هو سد على مجرى نهر الفرات، يقع في محافظة أورفه بالجمهورية التركية. يعد سد أتاتورك واحدة من أكبر السدود الركامية في العالم حيث تم بناؤه بالصخور والخرسانة والردم ويبلغ ارتفاع السد ١٨٤ متراً وطوله ١٨٢٠م، ابتدأ في تشيده عام ١٩٨٣ وأنجز عام ١٩٩٢ وقد صنع السد بحيرة صناعية تبلغ مساحتها السطحية (٨١٧) كم٢ ويبلغ حجم المياه المجمعة في السد قرابة ٤٨ مليار متر مكعب ويتواجد على السد ثمانية توربينات لتوليد الكهرباء بقدرة (٢٤٠٠) ميغاواط، أنجز هذا المشروع عام ١٩٩٠ وهو من السدود الكبيرة في العالم ، إذ يعد رابع اكبر سد في العالم من حيث الحجم ، فهو بمثابة القلب لجميع المشاريع المقامة على نهر الفرات ،حيث تبلغ طاقته التخزينية نحو (٤٨،٧ مليار م/ ٣) منها (١٢،٧) مليار م/٣ خزن حي و(٣٦) مليار م/٣ خزن ميت ، ويهدف الى ارواء مساحة تقدر ب (٨٤٣) الف هكتار من الاراضي الزراعية .ويبلغ معدل انتاجه من الطاقة الكهربائية نحو (٨،١) الف ميكا واط/ ساعة سنوياً، فضلا عن ذلك فقد انشأت تركيا العديد من المشاريع الأروائية والتخزينية في حوض الفرات، ويذكر ان تركيا وقبل بدئها بأنشاء السدود والخزانات في حوض الفرات كانت تستغل نحو (١٠٪) من مياه الفرات ،قفزت هذه النسبة الى (٥٣٪) بعد قيامها بتنفيذ تلك المشاريع اي تضاعف استغلال مياه النهر الى اكثر من خمس مرات وهذا يدل على عظم وضخامة تلك المشاريع وبما لا يقبل الشك ان تأثيراتها ومساوئها تكون أعظم على الوضع المائي العراقي[18].

2- المشاريع المائية التركية على نهر دجلة

بذلت تركيا جهدها الاستثنائي لاستغلال جميع مواردها المائية وفي كافة المناطق رغم الصعوبات التي واجهتها ومنه على وجه الخصوص المشاريع التي نفذتها او قيد التنفيذ في حوض نهر دجلة، على الرغم من صعوبة استغلال مياه النهر في تلك المناطق المتمثلة بجبال طوروس التي تمثل سفوحها الجنوبية منابع نهر دجلة وبعض روافده، كونها مناطق جبلية شديدة التضاريس يتراوح ارتفاعها بين ٣٠٠٠-٤٠٠٠ متر في مستوى سطح البحر، ومن أبرز المشاريع التركية المنفذة والمزمع تنفيذها في حوض دجلة ضمن مشروع (الكاب) ما يأتي:

أ - مشروع دجلة - كرالكزي

يضم هذا المشروع سدي دجلة وكرالكزي وما يليهما الكهرومائيتين، وتبلغ طاقتهما التخزينية نحو (٢،٥) مليار م/٣ ويقع ضمن ولاية آمد وتهدف محطة كر الكزي الى انتاج نحو (١٤٢) ميكا واط/ساعة سنوياً، أما محطة دجلة فيصل انتاجها الى (١٨٨) ميكا واط /ساعة سنوياً فضلا عن ري نحو (١٢٦) ألف هكتار من أراضي الضفة اليمنى لنهر دجلة منها (٥٢) ألف هكتار تروى سيحاً و (٧٤) ألف هكتار تروى بواسطة المضخات.

ب ـ مشروع باطمان

ويقع على رافد باتمان في ولايتي آمد وسيرت وتقدر طاقته التخزينية ب(١,١٩)مليار م/ ٣ ،ومحطة كهرو مائية تنتج (٤٨٣) ميكا واط /ساعة سنوياً، فضلا عن ري مساحة من الاراضي تقدر ب(٣٧) الف هكتار سيحاً وضخا ويبلغ طول القناة في المشروع (٣٠٥) كم [19].

ج- مشروع سد اليسو

وأحد سدود تركيا الذي يقع على نهر دجلة، يقع في منطقة دارغيجين، على الرغم من ان فكرة بناء هذا المشروع تعود الى عام ١٩٥٤ ، تم وضع التصاميم الفنية له عام ١٩٨٢ الا ان في عام 2006 قام الرئيس التركي رجب طيب اردغان بوضع حجر الأساس له، وبكلفة نحو (١,٢) مليار دولار أمريكي، والذي يعتبر من أكبر سدود تركيا، وفر سد اليسو للجانب التركي (10) الالف فرصة عمل، يبلغ طول سد أليسو حوالي(1820) م، بينما يبلغ ارتفاعه نحو (135) م ، يصل ارتفاع منسوب قمته حوالي 530م فوق سطح البحر، ومن خلاله سوف يولد السد(3830)ميكاواط من الطاقة الكهرومائية سنويا، مع راي قد تصل إلى(2)مليون هكتار من الأراضي التركية، ان منسوب الحزن الاعتيادي للسد هي 525م بينما يصل منسوبه الحزن الفيضاني إلى(528) م ، تبلغ مساحة بحيرة سد أليسو إلى 300 كم2، حيث يصل حجم الخزن الاعتيادي لسد أليسو حوالي(10،41)مليار م٣ ، والذي اثر على واردات المياه العراقية بحوالي 60٪ لنهر دجلة سنويا [20].

جدول رقم1 الاحتياجات المائية التركية

السنة	1988	2000	2010	2025
عدد السكان	54 مليون	68 مليون	78 مليون	91 مليون
الاحتياج المائي مليار م3	12.25	19.50	22.50	26.28

المصدر: سعدون شلال ظاهر، دلال عايد كمال ، رؤية مستقبلية لأمن دول مجرى نهر الفرات المائي، مصدر سبق ذكره، ص103

ثانياً- الاستراتيجيات العراقية والسدود المقامة:-

١ـ المشاريع المائية العراقية على نهر الفرات

يشكل نهر الفرات بالنسبة لسكان وسط وجنوب العراق العمود الفقري، للشرب وانتاج الطاقة وري الاراضي الزراعية حيث تعتمد على نهر الفرات عدة محافظات هي الانبار وبابل وكربلاء والنجف والقادسية والمثنى وذي قار والبصرة، وتعد المسافة التي يقطعها نهر الفرات داخل الاراضي العراقية أطول المسافات نسبة الى تركيا وسوريا، وقد أستثمر العراق هذه المسافة ليقيم عددا من مشاريعه المائية التي اهمها:

أ- مشروع سد حديثة، يعد سد القادسية (حديثة) الذي أنجز عام ١٩٨٦ من المشاريع المائية المهمة على نهر الفرات، وهو مشروع متعدد الاغراض، يصل ارتفاعه الى ١٥٤م وبسعة خزن تصل الى ٨,٢ مليار م٣، ويشتمل السد على محطة كهرومائية تضم ست مولدات قدرة كل منها ١١٠ ميغاواط/ساعة [21].

ب - سد الفلوجة، أنجز عام ١٩٨٦، لرفع منسوب مياه نهر الفرات وتنظيم توزيعها الى القنوات الاروائية المتفرعة من السد، فضلاً عن ري مساحات واسعة من الاراضي الزراعية [22].

ج - سدة الرمادي، تقع السدة مؤخر مدينة هيت، ويقع في مقدمتها ناظم وجدول الوروار المؤدي الى بحيرة الحبانية، وهو منخفض انكساري طبيعي، يهدف الى السيطرة على مياه الفرات، والتحكم ايضاً بكميات المياه التي يمكن تمريرها الى بحيرة الحبانية بواسطة جدول الوروار، تبلغ مساحة منخفض البحيرة ٤٢٦ كم٢ وبسعة خزن أجمالية تصل الى ٣.٢٨ مليار مكعب [23].

د- سدة الهندية، وهي منشأ هيدروليكي كبير، يستعمل لغرض تنظيم المياه وتوزيعها على الجداول الواقعة شمال السدة من جهة، ومجرى النهر جنوب السدة من جهة اخرى، أنجز عام ١٩١٣ وفي عام ١٩٨٩ انشأت سدة جديدة بدلاً عنها[24].

2- المشاريع المائية العراقية على نهر دجلة

لقد أقيمت عدة مشاريع أروائية على نهر دجلة وروافده الرئيسة ، ومن اهم هذه المشاريع:

أ - مشروع سد الموصل، تم أنشأ سد الموصل في العراق عام 1986، على نهر دجلة، شمال مدينة الموصل **تبلغ** مساحة بحيرته ٤١٧ كم٢ بسعة خزن بلغت ١٣,٥ مليار م٣ وبطاقة توليدية قدرها ١٠٠٠ واط/ساعة، يهدف المشروع الى درء خطر الفيضان وتأمين المياه لري ٣١٢ ألف هكتار من اراضي شرق دجلة وسهول جنوب منطقة الجزيرة فضلاً عن انتاج الطاقة [25].

ب- سدة سامراء ، أنشأ المشروع على نهر دجلة لغرض تخفيف خطورة الفيضان، وذلك بتحويل قسم من مياههُ الى وادي الثرثار غرب نهر دجلة، حيث حُفرت قناة بطول (٥٦) كم جنوب النهر لتصب في وادي الثرثار ثم أعادة المياه الى النهر خلال فصل الصيف[26].

ج- سدة الكوت، تعد سد الكوت من السدود المهمة في العراق، يقع السد في محافظة واسط في مدينة الكوت على نهر دجلة، ويعد السد من أطول سدود العراق، حيث يبلغ طول السدة حوالي ٥٧٠ متراً وفيها ٥٦ فتحة، عرض كل منها ٦ أمتار، ويوجد في كل فتحة باب لتنظيم جريان الماء[27].

جدول رقم2 الاحتياجات المائية العراقية (مليار م3)

السنة	القطاع الصناعي	القطاع الزراعي	القطاع الأسر (المنزلي)
2010	1.5	40.109	2.2
2015	2	43.30	2.8
2020	3.2	46.13	3،3
2025	4.2	49	4
2030	5.3	52.91	4،9

المصدر: انوار جليل هاشم ، التوقعات المستقبلية لاستخدام المياه في العراق، مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي، بغداد ، الجامعة المستنصرية ، العدد22-23 ، 2007 ، ص74

واستنادا فيما تقدم يتسنى القول ان الجانب التركي يعمل على تغليب مصالحة الخاصة وتعويض احتياجها من الموارد الطبيعية الأخرى على حساب دول الجوار لدعم التنمية الاقتصادية و السياسية، واستغلال الموارد المائية في كافة القطاعات، الأمر الذي أفضى إلى جعل تركيا لها حق التصرف الكامل في روافد مياه نهري دجلة والفرات وتعزيز نفوذها وسيادتها على مصادر النهرين و تناقضها مع مبدا الحصول على المنفعة المنصفة في المنطقة مما يولد تهديد الامن المائي العراقي.

المبحث الثاني

تطور العلاقات العراقية التركية بعد عام ٢٠٠٣

أن اهم ما نشير اليه في هذا المبحث هو الإشارة لمسؤوليات الحكم في الاستجابة لأزمة المياه، وتراخي في التعامل مع ملف المياه، لتأكيد حقوق العراق المشروعة، وعدم وضوح الجهة المسؤولة عن الملف وهذا الأمر أدى إلى "مماطلة" تركيا للاستجابة لمطالب العراق.

المطلب الأول

الوضع السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣

بعد عام ٢٠٠٣ واجه العراق تحديات كبيرة في ملف المياه نتيجة للتغيرات السياسية والبيئية في المنطقة. إذ أدى الاحتلال الأمريكي إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي، مما أثر على إدارة الموارد الطبيعية، بما في ذلك المياه ، فضلاً عن ذلك ساهمت العوامل البيئية، مثل التغير المناخي، في تفاقم أزمة المياه في العراق، مما زاد من تعقيد الوضع السياسي والاقتصادي في البلاد[28].

- السياسة الخارجية العراقية تجاه ملف المياه بعد ٢٠٠٣:

بعد عام ٢٠٠٣، أصبح ملف المياه في العراق من القضايا الحيوية التي تحتاج إلى اهتمام استراتيجي كبير، نظرًا لأهمية المياه في التنمية الاقتصادية والبيئية، وللتهديدات التي يواجها العراق من دول الجوار التي تتحكم في منابع الأنهار الرئيسة. وان السياسة الخارجية العراقية في هذا السياق كانت تسعى لتحقيق عدة أهداف تتعلق بضمان حقوق العراق في الموارد المائية والحفاظ على الأمن المائي، وفي هذا السياق[29]. سعت السياسة الخارجية العراقية إلى التعامل مع هذه التحديات من خلال تعزيز التعاون مع دول الجوار، لاسيما تركيا، لضمان حقوق العراق المائية. إلا أن هذه الجهود واجهت صعوبات بسبب التوترات السياسية المستمرة وبناء السدود على منابع الأنهار المشتركة، عملت الحكومة العراقية على تطوير استراتيجيات وطنية لإدارة الموارد المائية بشكل أكثر كفاءة، بهدف التكيف مع التحديات البيئية وضمان استدامة هذه الموارد للأجيال القادمة، بشكل عام، تميزت السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠٠٣ بمحاولات مستمرة للتكيف مع التحديات الجديدة في ملف المياه، مع التركيز على التعاون الإقليمي وتطوير السياسات الوطنية لضمان الأمن المائي للبلاد[30].

أولاً - السياسة الخارجية العراقية تجاه دول الجوار:

منذ سقوط النظام السابق في ٢٠٠٣، كانت السياسة الخارجية العراقية تتعامل مع ملف المياه بشكل متوازن بين الدبلوماسية والمفاوضات. وان العراق يعتمد بشكل رئيسي على الأنهار التي تنبع من تركيا وإيران، مثل نهر دجلة والفرات. وبالتالي، كان من الضروري على العراق تعزيز علاقاته مع هاتين الدولتين، ومحاولة الوصول إلى اتفاقيات حول كيفية توزيع المياه بشكل عادل بشكل عام، تميزت السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠٠٣ بمحاولات مستمرة للتكيف مع التحديات الجديدة في ملف المياه، مع التركيز على التعاون الإقليمي وتطوير السياسات الوطنية لضمان الأمن المائي للبلاد[31].

1- المفاوضات الثنائية: العراق سعى لعقد العديد من الاجتماعات مع تركيا وإيران، لاسيما فيما يتعلق بمشروعات السدود الكبيرة مثل "سد أتاتورك" في تركيا، الذي يشكل تهديدًا على حصة العراق المائية. وان السياسة العراقية كانت تأمل في التوصل إلى اتفاقيات تضمن استمرارية تدفق المياه إلى العراق، مع ضمان احترام حقوق كل الأطراف في المياه المشتركة[32].

2- التعاون الإقليمي والدولي: من جهة أخرى، كان العراق يسعى إلى تعزيز التعاون الإقليمي مع دول حوض دجلة والفرات، بما في ذلك سوريا وتركيا، لضمان مصالحه المائية، سعى العراق إلى الاستفادة من الدعم الدولي والمنظمات الأممية مثل الأمم المتحدة للحصول على مساعدة قانونية وفنية في معالجة قضايا المياه [33].

3- التركيز على الدبلوماسية المائية: بدأ العراق في العمل على تقوية دبلوماسيته المائية، وهي نوع من الدبلوماسية التي تهدف إلى حماية حقوق الدول في الموارد المائية المشتركة، واسس العراق العديد من اللجان المشتركة مع تركيا وإيران

وسوريا لمناقشة وتنسيق السياسات المائية بشكل مستمر، كما لجأ العراق إلى المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي، لتقديم شكاوى دولية ضد دول الجوار التي تقوم بإنشاء السدود دون موافقة مسبقة من العراق، وهو ما يهدد حصته المائية. ان العراق كان يطالب أيضًا بتفعيل اتفاقية الأمم المتحدة حول استخدام الأنهار الدولية [34].

ثانياً ـ التحديات التي واجهتها السياسة الخارجية العراقية

على الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها الحكومة العراقية في هذا المجال، إلا أن هناك العديد من التحديات التي أثرت على فاعلية هذه السياسة[35]:

1- التحديات الأمنية والسياسية الداخلية: العراق كان يواجه تحديات كبيرة على الصعيدين الأمني والسياسي، بعد سنوات من الحرب الأهلية والصراعات الداخلية، مما جعل من الصعب عليه تنفيذ سياسة مستقرة بشأن المياه.

2- التدخلات الإقليمية والدولية: كان العراق في موقف صعب أمام تركيا وإيران، حيث تتداخل المصالح المائية مع مصالح سياسية وعسكرية أخرى. وأن التدخلات الإقليمية من دول مثل الولايات المتحدة والسعودية شكلت عبئًا إضافيًا على العراق في إدارة هذا الملف.

ثالثاً ـ التوجهات المستقبلية في السياسة المائية العراقية

مع تصاعد التحديات المائية، يسعى العراق إلى تعزيز قدراته في مواجهة هذه التهديدات من خلال تحديث سياسته الخارجية عبر التركيز على[36]:

١- التعاون الإقليمي المستدام.

٢- العمل على إبرام اتفاقيات قانونية ملزمة مع دول المنبع.

٣- استخدام تقنيات إدارة المياه الحديثة لتحسين الاستفادة من الموارد المائية المتاحة.

المطلب الثاني

السياسة الخارجية التركية (في ملف المياه) بعد عام ٢٠٠٣

تعُد تركيا من الدول الرائدة في التحكم بمصادر المياه في منطقة الشرق الأوسط، منها التحكم بنهري دجلة والفرات، واللذين يمثلان شريان الحياة لعدة دول مجاورة، مثل العراق وسوريا، وبعد عام ٢٠٠٣ شهدت السياسة الخارجية التركية تغييرات جوهرية في إدارة ملف المياه، سواء في سياق المشاريع الداخلية أو في علاقاتها مع دول الجوار، إذ ترى تركيا أن الأحواض المائية المشتركة يجب أن تكون عنصرًا للتعاون بين الدول المتشاطئة مع التأكيد على ضرورة التعامل مع كل حوض نهري وفقًا لخصائصه الاقتصادية والاجتماعية والبيئية كما تؤكد تركيا على أن قضايا المياه العابرة للحدود يجب أن تُحل بين الدول المعنية مباشرة دون تدخل أطراف ثالثة نظرًا لتعقيدات الديناميات المحلية لكل حوض وتؤمن

تركيا بحق كل دولة في الاستفادة من الموارد المائية العابرة للحدود بشرط عدم التسبب في ضرر كبير لدول المصب [37]. اما السياسات المائية التركية ادت إلى توترات مع العراق إذ يعتبر العراق أن المشاريع التركية مثل سد إليسو تؤثر سلبًا على حصته المائية مما يهدد أمنه المائي والاقتصادي ورغم وجود محادثات بين البلدين إلا أن التوصل إلى اتفاقيات ملزمة بشأن تقاسم المياه ظل تحديًا مستمرا، وفي السنوات الأخيرة أبدت تركيا استعدادها لتعزيز التعاون مع دول الجوار في مجال إدارة الموارد المائية مع التركيز على تطوير استراتيجيات مشتركة لمواجهة تحديات ندرة المياه والتغير المناخي ومع ذلك لا تزال هناك حاجة إلى جهود دبلوماسية مكثفة للتوصل إلى حلول مستدامة ترضي جميع الأطراف المعنية [38].

اولاً - الاهداف السياسية التركية في إدارة الموارد المائية [39]:

١- عملت تركيا بعد عام 2003على توسيع مشاريعها الكبيرة في مجال المياه مثل مشروع غاب (GAP)، الذي يهدف إلى تحسين التنمية الاقتصادية في جنوب شرق تركيا عبر بناء السدود والبحيرات الاصطناعية. هذه المشاريع كانت جزءًا من استراتيجية تركيا لزيادة الإنتاج الزراعي وتحقيق الأمن المائي.

٢- ان تركيا تهدف من خلال هذا المشروع إلى تأمين حاجتها من المياه وتنظيم تدفق المياه إلى الدول المجاورة، رغم اعتراضات العراق وسوريا على التأثيرات السلبية لهذه المشاريع على حصصهم المائية.

ثانياً - التحديات التي واجهت السياسة التركية في هذا المجال[40]:

١- واجهت السياسة التركية العديد من التحديات في تعاطيها مع جيرانها في موضوع المياه بعد عام ٢٠٠٣. إذ كانت تركيا تسعى إلى تأمين مصالحها الاستراتيجية على حساب مصالح دول الجوار، مما أدى إلى توترات دبلوماسية. فبينما كانت تركيا تطالب بحقوقها في تقنين المياه وتوزيعها، كانت العراق وسوريا تؤكدان على ضرورة التوصل إلى حلول من خلال مفاوضات مع تركيا.

٢- بناء السدود التركية مثل سد أتاتورك على نهر الفرات كان له أثر سلبي على تدفق المياه إلى العراق، مما أدى إلى تفاقم الأزمة المائية في العراق وزيادة التوترات بين البلدين.

ثالثاً - التعاون والمفاوضات الإقليمية [41]:

١- على الرغم من التحديات، حاولت تركيا أن تتبنى سياسة التعاون مع جيرانها عبر تنظيم العديد من اللقاءات والمفاوضات الثنائية. هذه المفاوضات كانت تهدف إلى التوصل إلى اتفاقيات بشأن تقاسم المياه بشكل عادل وملزم قانونًا. ومع ذلك، فإن هذه الجهود لم تحقق نتائج ملموسة حتى الآن

٢- وفي هذا السياق، قامت تركيا بدعوة العراق وسوريا إلى طاولة المفاوضات في محاولات لتوقيع اتفاقيات حول توزيع حصص المياه. ولكن، بسبب الأزمات السياسية المستمرة، لم تثمر هذه المحاولات عن حلول مستدامة حتى عام ٢٠٢٠.

رابعاً ـ التطورات السياسية والاستراتيجية[42]:

لعبت العوامل السياسية والاستراتيجية دورًا كبيرًا في تحديد ملامح السياسة التركية في هذا الملف إذ شهدت العلاقات التركية مع جيرانها توترات لاسيما بعد التدخلات العسكرية التركية في العراق وسوريا، التي أعطت انطباعًا بأن تركيا قد تستعمل ملف المياه كوسيلة للضغط على جيرانها.

المطلب الثالث

آفاق التعاون المستقبلي بين العراق وتركيا في مجال المياه

يعد التعاون المائي بين العراق وتركيا من القضايا الحيوية التي تؤثر بشكل مباشر على الأمن المائي والاقتصادي والبيئي للبلدين. ومع تزايد الطلب على المياه بسبب النمو السكاني والتغيرات المناخية، تبرز الحاجة إلى إيجاد حلول مستدامة لتعزيز التعاون بين الجانبين.

أولا: التحديات السياسية والاقتصادية والبيئة

من أجل مواجهة هذه التحديات، يجب على العراق وتركيا التعاون بشكل مشترك لإيجاد حلول مستدامة تضمن حقوق كل طرف وتعزز من استقرار المنطقة، وذلك من خلال توقيع اتفاقيات ملزمة وتنفيذ مشاريع مشتركة لإدارة الموارد المائية بشكل فعّال، وفي هذا السياق، يمكن تصنيف التحديات التي تواجه التعاون المستقبلي إلى ثلاثة محاور رئيسة:

التحديات السياسية

١ـ غياب اتفاقيات ملزمة: عدم وجود اتفاقيات قانونية ملزمة بين البلدين لتنظيم الحصص المائية يؤدي إلى تفاقم الخلافات.[43]

٢ـ تذبذب العلاقات الثنائية: تأثر العلاقات السياسية بين البلدين بالأوضاع الإقليمية قد يعوق التوصل إلى حلول دائمة لقضية المياه.

٣ـ استعمال المياه كورقة ضغط: توظيف الموارد المائية كأداة للضغط السياسي بين الدول قد يزيد من تعقيد الأزمة[44].

التحديات الاقتصادية[45]:

١ـ تأثير نقص المياه على القطاعات الاقتصادية: يؤثر شح المياه سلبًا على الزراعة والصناعة في العراق، مما يهدد الأمن الغذائي والاقتصادي.

٢ـ الحاجة إلى استثمارات ضخمة: تتطلب مشاريع إدارة المياه والبنية التحتية استثمارات كبيرة قد تكون تحديًا في ظل الأوضاع الاقتصادية الراهنة.

٣- تأثير السدود (الاستراتيجيات) التركية: أن إنشاء السدود الكبيرة في تركيا، مثل سد إليسو، يؤثر على تدفقات المياه إلى العراق، مما يزيد من الضغوط على الموارد المائية العراقية.

التحديات البيئية:

١- تفاقم مشكلة التصحر: أن نقص المياه وتغير المناخ يسهم في زيادة التصحر وتدهور الأراضي الزراعية في العراق، وسيؤدي انخفاض مستويات هطول الأمطار وانخفاض الجريان، إلى جانب ارتفاع معدل التبخر بسبب الاحترار الإقليمي، إلى انخفاض رطوبة التربة ونقص في إعادة تغذية المياه الجوفية. وهذا بدوره سيؤثر على الزراعة البعلية والمروية في حوض دجلة والفرات[46].

2- تلوث المياه: أن الأنشطة الصناعية والزراعية غير المنضبطة تؤدي إلى تلوث مصادر المياه، مما يقلل من جودة المياه المتاحة للاستعمال ، وان تلوث المياه بالمواد الكيميائية والملوثات الأخرى يجعلها غير صالحة للاستعمال دون معالجة مكلفة ومعقدة، وان في بعض الحالات، قد تصبح عمليات المعالجة غير مجدية اقتصاديًا، مما يؤدي إلى استبعاد هذه المصادر المائية من الاستخدام [47].

٤- التأثير البيئي للسدود: أن السدود التركية تؤثر ايضاً على النظام البيئي لنهر دجلة، مما يهدد التنوع البيولوجي والمناطق الرطبة في العراق[48].

ثانيا : السيناريوهات المستقبلية

أولاً- السيناريو الإيجابي (التعاون المشترك والإدارة المرحلية للأزمة):

١- توقيع اتفاقيات قانونية ملزمة: تم توقيع مذكرة تفاهم إطارية للتعاون في مجال المياه بين العراق وتركيا، تهدف إلى تطوير سبل التفاهم والتعاون في قطاع المياه، وضمان تخصيص عادل للمياه العابرة للحدود.

٢- تعزيز الحوار الدبلوماسي: تُعقد اجتماعات دورية بين الجانبين لمناقشة قضايا المياه والتوصل إلى حلول مشتركة، مثل الاجتماع الذي عُقد بين وزيري البيئة في البلدين لبحث حصة العراق من المياه القادمة [49].

٣- الاستثمار في مشاريع البنية التحتية: تم دعوة الشركات التركية للتعاون في تنفيذ مشاريع بنية تحتية مائية في العراق، مثل أنظمة وسدود حصاد المياه، وتبطين القنوات، ونصب محطات التصفية والتحلية، ومشاريع معالجة المياه [50] .

٤- استمرار المفاوضات دون حلول جذرية: قد تستمر المفاوضات دون التوصل إلى حلول نهائية، مما يؤدي إلى اتفاقيات مؤقتة لا تعالج الأسباب الجذرية للأزمة.

٥- تعاون محدود في بعض المشاريع: قد يتم تنفيذ مشاريع مشتركة صغيرة دون التوصل إلى اتفاق شامل، مما يساهم في تخفيف حدة الأزمة دون حلها بالكامل [51].

ثانياً ـ السيناريو السلبي (التوتر والتصعيد):

أ ـ انخفاض حصة العراق من مياه نهر دجلة: إن بناء سد إليسو يُتوقع أن يتسبب في خفض حصة العراق من مياه نهر دجلة بنسبة تصل إلى ٦٠٪ إذ ستنخفض كميات المياه المتدفقة من ٢٠ مليار متر مكعب إلى نحو ٩ مليارات متر مكعب سنويًا [52].

ب ـ أزمة القطاع الزراعي: إن تراجع تدفق المياه سيترك أثرًا سلبيًا على القطاع الزراعي في العراق، لاسيما في منطقة حوض نهر الفرات، إذ إن انخفاض مليار متر مكعب من المياه قد يؤدي إلى خروج حوالي ٢٦٠ ألف دونم من الأراضي الزراعية عن الخدمة، مما قد يتسبب في فقدان نحو ٤٠٪ من الأراضي الزراعية في هذه المنطقة [53].

ج ـ تفاقم الأزمات البيئية والصحية: انخفاض مستويات المياه سيزيد من نسبة التلوث في مياه الشرب، مما قد يؤدي إلى تردي الحالة الصحية للسكان وزيادة انتشار الأمراض.

د ـ استعمال المياه كورقة ضغط سياسية: تستعمل تركيا قضية المياه كورقة ضغط ومساومة مع العراق وسوريا، متجاهلة القواعد القانونية الدولية ذات الصلة، مما يترتب عليه تحديات سياسية واقتصادية [54].

هـ ـ تهديد الأمن الوطني العراقي: السياسات المائية التركية قد تؤثر على الأمن الوطني للعراق، إذ تستعمل تركيا المياه كورقة ضغط للتأثير على العراق لضمان مصالحها الوطنية، مما قد يؤدي إلى تداعيات على استقرار العراق الاقتصادي[55].

يرى الباحث ان نتيجة السياسة التركية تجاه العراق خاصة بعد عام 2003 غلبت عليها التوتر بين الطرفين بسبب اتباع تركيا سياسة برغماتية واتخاذ المياه كوسيلة للقوة وانشاء السدود على روافد نهري دجلة والفرات واستغلال وضع العراق سياسيا واقتصاديا بعد عام 2003 لتكون وسيلة ضغط سياسي وعسكري وتجاري، بسبب عدم وجود اتفاقيات ملزمة للطرفين من الحصص المائية وعدم استمرار العلاقات بين البلدين. بينما العراق يغلب الطابع الدبلوماسي في سياسته تجاه تركيا على الرغم من قلة فعالية التأثير التفاوضي.

الخاتمة

تناول هذا البحث تأثير متغير المياه على العلاقات العراقية التركية بعد عام 2003، إذ تبين أن المياه كانت ولا تزال عاملاً مهماً في رسم ملامح العلاقات بين البلدين. تأثرت هذه العلاقة بالمشاريع المائية التركية، والتغيرات السياسية في العراق، مما زاد من تعقيد إدارة الموارد المائية المشتركة. وبذلك، يبقى التعاون والحوار المستمران السبيل الأمثل للوصول إلى حلول تضمن تقاسمًا عادلًا للمياه وتحافظ على استقرار العلاقات بين الجانبين.

اولاً/ الاستنتاجات:

1- المياه كأداة للنفوذ الإقليمي: تستعمل المياه من قِبل تركيا كوسيلة للضغط السياسي والاقتصادي على العراق، مما يؤثر على استقرار العلاقات بين البلدين.

2- .تراجع الأمن المائي العراقي: أدى بناء السدود التركية، مثل سد إليسو، إلى انخفاض تدفق المياه إلى العراق، مما زاد من أزمة الأمن المائي والتصحر.

3- ضعف السياسة المائية العراقية: هناك غياب واضح لاستراتيجية عراقية متماسكة لإدارة الموارد المائية والتفاوض مع دول الجوار، فضلاً عن انقسام الجهات المسؤولة عن هذا الملف.

4- التأثيرات البيئية والاقتصادية: نقص المياه أدى إلى تراجع القطاع الزراعي، وزيادة التصحر، والتأثير السلبي على الاقتصاد العراقي، مع ارتفاع نسب البطالة والهجرة من المناطق المتضررة.

5- التحديات الإقليمية والدولية: يتداخل ملف المياه مع قضايا سياسية وأمنية، مثل التدخلات الإقليمية والنزاعات الحدودية، مما يزيد من تعقيد الحلول الممكنة.

6- غياب اتفاقيات ملزمة: لا توجد اتفاقية ملزمة قانونيًا بين العراق وتركيا تحدد حصة العراق من المياه، مما يجعل الوضع مفتوحًا للتغيرات السياسية والمناورات الدبلوماسية.

ثانياً/ المقترحات:

1- إبرام اتفاقية ملزمة: يجب على العراق العمل على توقيع اتفاقية دولية واضحة مع تركيا بشأن تقاسم المياه، تعتمد على القوانين الدولية الخاصة بالمجاري المائية.

2- تعزيز الدبلوماسية المائية: ينبغي للعراق توظيف الدبلوماسية بقوة في المحافل الدولية، واللجوء إلى الأمم المتحدة والمنظمات المعنية لحماية حقوقه المائية.

3- تنويع مصادر المياه: ضرورة البحث عن مصادر بديلة للمياه، مثل مشاريع تحلية المياه والاستفادة من المياه الجوفية بشكل منظم ومستدام.

4- تحسين الإدارة الداخلية للمياه: يجب وضع خطط وطنية لإدارة الموارد المائية بكفاءة، تشمل تطوير أنظمة الري، وتبطين القنوات، وإنشاء خزانات لحفظ المياه.

5- تعزيز التعاون الإقليمي: يمكن للعراق العمل على إنشاء تحالفات إقليمية مع دول مثل سوريا وإيران للضغط على تركيا لتقاسم المياه بشكل أكثر عدالة.

6- الاستثمار في التكنولوجيا: الاستفادة من التقنيات الحديثة في إدارة المياه، مثل تقنيات الري الذكي، واستراتيجيات تقليل الهدر المائي في القطاع الزراعي.

7- التصعيد الدبلوماسي عند الحاجة: في حال استمرت تركيا في سياساتها المائية غير العادلة، يمكن للعراق اللجوء إلى محكمة العدل الدولية أو استخدام الضغط السياسي والاقتصادي.

8- رفع الوعي العام: يجب نشر ثقافة ترشيد استهلاك المياه بين المواطنين وتشجيع استعمال أساليب حديثة في الزراعة تقلل من استهلاك المياه.

ـ الهوامش :

[1] اسراء عادل, لأسباب والتداعيات وآفاق الحلول: أزمة المياه في العراق - مركز شاف لتحليل الأزمات والدراسات المستقبلية ، تاريخ الزيارة 2025/3/5 : W3T8aZI91acxZ0https://share.google/VkR

[2] حسين عبد الحسن مويح، القضايا المؤثرة في العلاقات العراقية - التركية، مجلة ميسان للدراسات الأكاديمية، العدد 53 ، 2023 ، ص285

[3] ديان حيدر نشمي، المعاهدة العراقية التركية 1946، المجلة الدولية للعلوم الإنسانية و الاجتماعية، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، بيروت، لبنان، العدد 60، 2024، ص91

[4] عبد اللطيف شهاب زكريا، أحمد سليم رحيم، تأثير مشكلة المياه على مواصلات البحرية بين العراق وتركيا، مجلة العراقيون للعلوم الصحية، العدد 39، 2013، ص 84

[5] عبد الرزاق الحسيني، تاريخ الوزارات العراقية، ج 7، ط4، بيروت، 1974، ص 56

[6] بد اللطيف شهاب زكريا، أحمد سليم رحيم، تأثير مشكلة المياه على مواصلات البحرية بين العراق وتركيا مصدر سبق ذكره , ص 84

[7] واثق محمد السعدون، البعد الأمني في العلاقات العراقية – التركية- جامعة الموصل: مركز الدراسات الاقليمية، 2012، ص 26 .

[8] نيريمين علي, تركيا تتحكم بمياه الفرات ودجلة ببناء السدود، (Independent - عربية) ، 2021 ، تاريخ الزيارة 2025/3/5 : https://www.independentarabia.com/node/139236/%D8%A8%D9%8A%D8%A6%D8%A9/ajax/aggregate?utm_source=chatgpt.com

[9] رائد سامي عباس, طالب عبد صالح ، مشكلة المياه بين العراق و تركية ، دراسة في الأبعاد السياسية و الاقتصادية ، جامعة النهرين ، 2011، تاريخ الزيارة 2025/3/6 : https://www.nahrainuniv.edu.iq/ar/node/2981

[10] أسراء عادل، الاسباب والتداعيات وآفاق الحلول: ازمة المياه في العراق، مصدر سبق ذكره، W3T8aZI91acxZ0https://share.google/VkR

[12] أزمة المياه العراقية التركية.. صراع طويل بين "السيادة المطلقة" و"النهر الدولي "، الحرة، 2022 ، تاريخ الزيارة 2025/3/6 : https://www.alhurra.com/arabic-and-international/2022/07/15/أزمة-المياه-العراقية-التركية-صراع-طويل-بين-السيادة-المطلقة?amp

[13] سندس سرحان احمد، المشاريع المائية التركية على نهر الفرات ، مجلة المنصور ، العدد 35 ، 2021 ، ص 6 .

[14] رواء زكي يونس، الأثار السياسية و الاقتصادية للمياه- عمان: دار زهران ، 2009 ، ص 118 .

[15] سندس سرحان احمد. المشاريع المائية التركية على نهر الفرات، مصدر سابق ذكره، ص 7.

[16] مهدي فليح ناصر. تحليل جغرافي سياسية للسياسة المائية التركية و اثرها على الامن المائي العراقي ، جامعة ذي قار _ كلية الآداب – قسم الجغرافية ، ص 7

[17] عمر كامل حسن، النظام الشرق أوسطي و تأثيره على الامن المائي العربي - بغداد , دار رسلان للطباعة و النشر و التوزيع ، 2008، ص 185.

[18] علي هاون، جغرافية الدول الاسلامية، القاهرة، دار الفكر العربي ، 2005 ، ص 447 .

[19] مهدي فليح ناصر، تحليل جغرافي سياسية للسياسة المائية التركية و اثرها على الامن المائي العراقي ، مصدر سبق ذكره ، ص 8.

[20] احمد شارع ابراهيم ، مشكلة مياه العراق مع دول الجوار (تركيا ،ايران ، سوريا) دراسة في الجغرافية السياسية ، رسالة ماجستير(غير منشورة) ، معهد البحوث والدراسات العربية- قسم البحوث والدراسات الجغرافية ، جامعة النيل العربية ، القاهرة 2012 ، 41 -42

[21] سعدون شلال ظاهر , تحليل جغرافي سياسي لدور السدود و السدات على نهر الفرات في حماية الامن المائي العراقي(دراسة في الجغرافية السياسية) , مجلة البحوث الجغرافية , جامعة الكوفة , العدد 25 , 2022 , ص 21

[22] باسم القيم عبد الرحمن العيساوي . ياسين الدليمي، سدة الفلوجة وآثارها البيئية على مدينة الفلوجة ، مجلة الآداب ، مج بلا ، ع 45 ، 1999، ص 253-254.

[23] سنان لطيف محمود، المواد المائية في قضاء الرمادي واهميتها في الإنتاج الزراعي، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) كلية التربية , جامعة الانبار, 2018 , ص91

[24] عطية دخيل عباس, سدة الهندية و اثارها الاجتماعية و الاقتصادية على مدينة الحلة , مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية , العدد [24] , 2005 ,ص120

[25] هاشم محمد الباججي , سد الموصل ازمة مفتعلة ام انهيار, المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية , العراق , شباط 2016, متاح على الرابط الاتي: https://www.iicss.iq/?id=40&sid=50

[26] وزارة المواد المائية، دائرة التخطيط و المتابعة , مشاريع الري والبزل في العراق, 2010 , ص69

[27] حسين عبد الواحد اكطامي، أهمية سدة الكوت في تنظيم الجريان المائي لنهر دجلة والفرات جنوب العراق، مجلة الخليج العربي، جامعة البصرة، العدد 4 , 2021, ص248

[28] وسام ناظم كريم، الصراع الدول و الاقليمي على الموارد الطبيعية في العراق بعد عام 2003 , برلين، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية و السياسية و الاقتصادية ، 2023 ، ص 84 .

[29] بوتان مصطفى سمايل . قضايا العلاقات التركية - العراقية (قضية المياه نموذجا) . قبرص ، نيقوسيا ، جامعة الشرق الادنى ، معهد الدراسات العليا ، كلية العلوم الاقتصادية و الادارية ، قسم العلاقات الدولية، 2021 ، ص 10

[30] احمد جاسم إبراهيم، سياسة تركيا المائية و انعكاساتها على دول الجوار الإقليمي العربي (سوريا – العراق) ، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية ، العدد 2 ،2020 . ص 79 .

[31] حامد عبيد حداد . تحديات الامن المائي للعراق (لحوضي – دجلة و الفرات) ، مجلة دراسات دولية ، ع 51 ، 2012 ص55

[32] علي فارس حميد . شحة المياه في العراق : حسابات غير منطقية و ضغوطات مركبة ،بغداد ، مركز البيان للدراسات و التخطيط، 2023. على الرابط الاتي: https://www.bayancenter.org/9892/06/2023/

[33] خالد سليمان . أزمة المياه في العراق : تبرئة الأسلاف لا تنقذنا من " الفناء" ، مقال منشور في موقع جمار ميديا ، 2023 ، تاريخ الزيارة : 2025/3/12 ، https://jummar.media/3632

[34] السياسة المائية في العراق الواقع والطموح، ندوة اقيمت في: قسم الدراسات الدولية و الاستراتيجية، بيت الحكمة، 2022 , متاح على الرابط الاتي:https://www.baytalhikma.iq/News_Details.php?ID=2009

[35] الملف العراقي (السياسة الخارجية العراقية فترة ما بعد 2003 ، دراسة من أعداد مركز طروس ، 2023 . تاريخ الزيارة : 2025/3/13 . https://torouscenter.com/?p=8347

[36] عبد الرزاق حمز عبدالله . أزمة المياه في العراق : التحديات و اشكالية الحلول ، مجلة دراسات دولية ، ع 99 ، 2024 ،ص260

[37] بوتان مصطفى . قضايا العلاقات التركية - العراقية (قضية المياه نموذجا)، مصدر سبق ذكره ، ص 23 .

[38] عمر كامل حسن ، النظام الشرق أوسطي و تأثيره على الامن المائي العربي ، مصدر سبق ذكره ، ص 478 .

[39] احمد المرعشي . مشروع غاب و التنمية المائية في تركيا ، مجلة دراسات المياه ، العدد 4 ، ص 45 .

[40] مصطفى الجبوري . السياسية الخارجية التركية : دراسة في الأمن المائي - الاسكندرية : دار الكتب والدراسات العربية للطباعة و النشر، 2015 ، ص 102 .

[41] محمد الصالح . التعاون الاقليمي في ادارة المياه : تركيا و العراق و سوريا، مجلة العلاقات الدولية، ع 12 ، 2017، ص 58 .

[42] عثمان سامي . التطورات السياسية التركية في الشرق الأوسط : الأمن و المياه .- بغداد ، دار النشر الاكاديمي ، 2018 ، ص 122 .

[43] بوتان مصطفى سمايل، مصدر سبق ذكره ، ص 44 .

[44] ماري ماهر، تأثيرات ملموسة.. سياسة السدود التركية وانعكاساتها على العراق ، مقال منشور على منصة المركز المصري للفكر و الدراسات الاستراتيجية ، 2021 ، تاريخ الزيارة : 2025/3/14 https://marsad.ecss.com.eg/

[45] سندس سرحان احمد. المشاريع المائية التركية على نهر الفرات ، مصدر سبق ذكره ، ص 5-4 .

[46] اندريه مولر، المناخ و المياه و التعاون في حوض الفرات ودجلة " التحديات التي تواجه التكيف مع تغير المناخ و تحقيق الاستقرار وادارة المياه عبر الحدود) ، مصدر سبق ذكره ، ص 27 .

[47] جاسون موريس . التحديات التي تفرضها المياه : خطر مشترك و مصلحة مشتركة ، مقال منشور في موقع وقائع الأمم المتحدة . 2013 . تاريخ الزيارة 2025/3/15 : https://www.un.org/ar/chronicle/article/20441?utm_source=chatgpt.com

[48] ماري ماهر، تأثيرات ملموسة.. سياسة السدود التركية وانعكاساتها على العراق ، مصدر سبق ذكره https://marsad.ecss.com.eg/

[49] عمر كامل حسن ، النظام الشرق أوسطي و تأثيره على الامن المائي العربي ، مصدر سبق ذكره ، ص 455 .

[50] أبرز نقاط اتفاق التعاون في مجال المياه بين تركيا و العراق ، موقع وزارة الخارجية العراقية ، 2025 ، تاريخ الزيارة : 2025/3/16 ل https://mofa.gov.iq/ankara/?p=6772&utm_source=chatgpt.com

[51] هنري باركي . العراق وجيرانه ، تقرير منشور على موقع معهد السلام الأمريكي ، 2005 ، تاريخ الزيارة : 2025/3/16 ل https://www.usip.org/sites/default/files/sr141_arabic.pdf

[52] بهاء عيس ياس، آثار السدود التركية على العراق ، دراسة مقدمة من قبل: دائرة البحوث في مجلس النواب العراقي ، 2021 ، تاريخ الزيارة : 2025/3/17 ل https://archive.parliament.iq/wp-content4.

[53] تمارة كاظم الأسدي، السياسة المائية التركية تجاه العراق للفترة 2000-2020 ، المركز الديمقراطي العربي ، 2012 ، ص 19-20

[54] ماري ماهر، تأثيرات ملموسة.. سياسة السدود التركية وانعكاساتها على العراق ، مصدر سبق ذكره .

[55] سليم كاطع علي، سياسة تركيا المائية وانعكاساتها على الامن الوطني العراقي . مجلة دراسات دولية ، ع 99 ، ص 120 .

قائمة المصادر

القرآن الكريم

اولا – الكتب والمراجع:

1- رواء زكي يونس. الأثار السياسية والاقتصادية للمياه. - عمان: دار زهران، 2009

2- عثمان سامي. التطورات السياسية التركية في الشرق الأوسط: الأمن والمياه. - بغداد، دار النشر الأكاديمي، 2018.

3- علي هاون. جغرافية الدول الاسلامية. - القاهرة: دار الفكر العربي، 2005.

4- عمر كامل حسن. النظام الشرق أوسطي وتأثيره على الامن المائي العربي. - بغداد. دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، 2008.

5- مصطفى الجبوري. السياسية الخارجية التركية: دراسة في الأمن المائي. - الاسكندرية: دار الكتب والدراسات العربية للطباعة والنشر، 2015

6- وسام ناظم كريم. الصراع الدول والاقليمي على الموارد الطبيعية في العراق بعد عام 2003. - برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2023.

ثانياً- الدوريات العلمية:

1- احمد المرعي. مشروع غاب والتنمية المائية في تركيا، مجلة دراسات المياه، العدد 4، 2019.

2- احمد جاسم إبراهيم. سياسة تركيا المائية وانعكاساتها على دول الجوار الإقليمي العربي (سوريا – العراق)، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، مجلد 10 ،2020.

3- باسم القيم. عبد الرحمن العيساوي. ياسين الدليمي، سدة الفلوجة وآثارها البيئية على مدينة الفلوجة، مجلة الآداب، العدد 45، 1999.

4- بوشكين سليم. أنغام عادل حبيب العزاوي. تأثير مشكلة المياه على العلاقات التركية مع دول المصب لنهري دجلة والفرات.، قضايا سياسية، العدد 76، 2024.

5- حامد عبيد حداد. تحديات الامن المائي للعراق (لحوضي – دجلة والفرات)، مجلة دراسات دولية، العد 51، 2012.

6- حسين عبد الحسن موحي. القضايا المؤثرة في العلاقات العراقية - التركية، مجلة ميسان للدراسات الأكاديمية، مجلد 16، ال عدد53.

7- سيف حمزة لفتة. متغيرات السياسية الخارجية العراقية وتأثيرها على البيئة الداخلية، مجلة دراسات دولية، ع 99، 2024

8- سندس سرحان احمد. المشاريع المائية التركية على نهر الفرات، مجلة المنصور، العدد 35، 2021.

9- سليم كساطع علي. سياسة تركيا المائية وانعكاساتها على الامن الوطني العراقي. مجلة دراسات دولية، العدد 99.

10- عبد الرزاق حمز عبدالله. أزمة المياه في العراق: التحديات واشكالية الحلول، مجلة دراسات دولية، العدد 99، 2024.

11- محمد الصالح. التعاون الاقليمي في ادارة المياه: تركيا والعراق وسوريا، مجلة العلاقات الدولية، العدد 12، 2017

12- منى حسين عبيد. العلاقات العراقية التركية وأثارها في استقرار العراق، مجلة دراسات دولية، العدد 60، 2015.

13- نوار جليل هاشم. سيناريوهات الصراع والتعاون على المياه بين العراق وتركيا بعد أنشأ سد اليسوع التركي على نهر دجلة، مجلة المستقبل العربي، العدد 359، 2009.

ثالثا: الاطاريح والرسائل:

1. احمد شارع ابراهيم ، مشكلة مياه العراق مع دول الجوار (تركيا ،ايران ، سوريا) دراسة في الجغرافية السياسية ، رسالة ماجستير(غير منشورة) ، معهد البحوث والدراسات العربية- قسم البحوث والدراسات الجغرافية ، جامعة النيل العربية ، القاهرة 2012
2. بوتان مصطفى سمالي. قضايا العلاقات التركية - العراقية (قضية المياه نموذجا). قبرص، نيقوسيا، جامعة الشرق الادنى، معهد الدراسات العليا، كلية العلوم الاقتصادية والادارية، قسم العلاقات الدولية، 2021.
3. ستار شدهان شياع. الاصلاحات السياسية والاقتصادية في العراق بعد عام 2003 وآفاقها المستقبلية. العراق. بغداد. جامعة النهرين. كلية العلوم السياسية، قسم العلاقات الاقتصادية الدولية، 2015.
4. فرح عبد الكريم محمد. النزاع على المياه بين العراق وتركيا. الأردن. عمان، جامعة الشرق الاوسط، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، 2014.

رابعاً - المقالات العلمية:

1- تمارة كاظم الأسدي. السياسة المائية التركية تجاه العراق للفترة 2000-2020، المركز الديمقراطي العربي، 2012.

2- عبد المطلب عبد الكريم محسن. سد حديثة – العراق، الجزء الاول، مدونة عبد المطلب الاعرجي، 2021.

3- علي فارس حميد. شحة المياه في العراق: حسابات غير منطقية وضغوطات مركبة، بغداد، مركز البيان للدراسات والتخطيط،

4- مهدي فليح ناصر. تحليل جغرافي سياسية للسياسة المائية التركية وأثرها على الامن المائي العراقي، جامعة ذي قار _ كلية الآداب – قسم الجغرافية.

5- واثق محمد السعدون. البعد الأمني في العلاقات العراقية – التركية. - جامعة الموصل: مركز الدراسات الاقليمية، 2012.

سادساً – المواقع الإلكترونية:

1- أبرز نقاط اتفاق التعاون في مجال المياه بين تركيا و العراق ، موقع وزارة الخارجية العراقية ، 2025 ، تاريخ الزيارة : 2025/3/16 ل https://mofa.gov.iq/ankara/?p=6772&utm_source=chatgpt.com

2- أزمة المياه العراقية التركية. صراع طويل بين "السيادة المطلقة" و"النهر الدولي "، الحرة، 2022 ، تاريخ الزيارة 2025/3/6: https://www.alhurra.com/arabic-and-international/2022/07/15

3- اسراء عادل. الأسباب و التداعيات وآفاق الحلول : أزمة المياه في العراق ، مركز شاف لتحليل الأزمات و الدراسات المستقبلية ، تاريخ الزيارة 2025/3/5 :https://shafcenter.org/utm_source=c:hatgpt.com.

4- الملف العراقي (السياسة الخارجية العراقية فترة ما بعد 2003 ، دراسة من أعداد مركز طروس ، 2023 . تاريخ الزيارة : 2025/3/13 . https://torouscenter.com/?p=8347

5- السياسة المائية في العراق و الطموح ، ندوة اقيمت في : قسم الدراسات الدولية و الاستراتيجية ، بيت الحكمة ، 2022 . تاريخ الزيارة : 2025/3/17 ل http://iraqieconomists.net/ar/

6- بهاء عيس ياس . آثار السدود التركية على العراق ، دراسة مقدمة من قبل: دائرة البحوث في مجلس النواب العراقي ، 2021 ، تاريخ الزيارة : 2025/3/17 ل https://archive4.parliament.iq/wp-content

7- جاسون موريس . التحديات التي تفرضها المياه : خطر مشترك و مصلحة مشتركة ، مقال منشور في موقع وقائع الأمم المتحدة . 2013 . تاريخ الزيارة 2025/3/15 : https://www.un.org/ar/chronicle/article/20441?utm_source=chatgpt.com

8- حسن الجنابي . العراق وتركيا وملف المياه المشتركة ، مقال منشور على موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين ، 2013 ، تاريخ الزيارة : 2025/3/17 ل http://iraqieconomists.net/ar/

9- خالد سليمان . أزمة المياه في العراق : تبرئة الأسلاف لا تنقذنا من " الفناء" ، مقال منشور في موقع جمار ميديا ، 2023 ، تاريخ الزيارة : 2025/3/12 ، https://jummar.media/3632

10- رائد سامي عباس. طالب عبد صالح ، مشكلة المياه بين العراق و تركية ، دراسة في الأبعاد السياسية و الاقتصادية ، جامعة النهرين ، 2011، تاريخ الزيارة 2025/3/6 : https://www.nahrainuniv.edu.iq/ar/node/2981

11- سونر جاغايتاي . سيلين أويسال. بلال وهاب ، إعادة ضبط العلاقات بين العراق وتركيا ، تقرير منشور على منصة معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، 2024 ، تاريخ الزيارة : 2025/3/15 . https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/aadt-dbt-allaqat-byn-alraq-wtrkya?utm_source=chatgpt.com

12- ماري ماهر . تأثيرات ملموسة.. سياسة السدود التركية وانعكاساتها على العراق ، مقال منشور على منصة المركز المصري للفكر و الدراسات الاستراتيجية ، 2021 ، تاريخ الزيارة : 2025/3/14 ل https://marsad.ecss.com.eg/

13- نيريمين علي .تركيا تتحكم بمياه الفرات ودجلة ببناء السدود، (Independent - عربية) ، 2021 ، تاريخ الزيارة : 2025/3/5 https://www.independentarabia.com/node/139236/%D8%A8%D9%8A%D8%A6%D8%A9/ajax/aggregate?utm_source=chatgpt.com

14- هنري باركي . العراق وجيرانه ، تقرير منشور على موقع معهد السلام الأمريكي ، 2005 ، تاريخ الزيارة : 2025/3/16 ل https://www.usip.org/sites/default/files/sr141_arabic.pdf

سابعاً – التقارير :

1- ازمة المياه في العراق " إرادة سياسية غائبة" منذ عقود وفرصة أمام السوداني ، تقرير منشور على موقع الحرة ، واشنطن ، 2023 ،

2- اندريه مولر . المناخ والمياه والتعاون في حوض الفرات ودجلة " التحديات التي تواجه التكيف مع تغير المناخ وتحقيق الاستقرار وادارة المياه عبر الحدود). تقرير، 2022، ص 27.

List of Sources

First – Books and References:

1. Rawaa Zaki Younis. The Political and Economic Effects of Water. - Amman: Dar Zahran, 2009.

2. Othman Sami. Turkish Political Developments in the Middle East: Security and Water. - Baghdad: Academic Publishing House, 2018.

3. Ali Hawan. Geography of Islamic Countries. - Cairo: Dar Al-Fikr Al-Arabi, 2005.

4. Omar Kamel Hassan. The Middle Eastern System and its Impact on Arab Water Security. - Baghdad: Dar Raslan for Printing, Publishing and Distribution, 2008.

5. Mustafa Al-Jubouri. Turkish Foreign Policy: A Study in Water Security. - Alexandria: Arab Books and Studies House for Printing and Publishing, 2015.

6. Wissam Nazim Karim. The International and Regional Conflict over Natural Resources in Iraq after 2003. - Berlin: Arab Democratic Center for Strategic, Political and Economic Studies, 2023.

Second – Theses and Dissertations:

1. Botan Mustafa Samali. Issues in Turkish-Iraqi Relations (The Water Issue as a Case Study). Cyprus, Nicosia, Near East University, Graduate School, Faculty of Economics and Administrative Sciences, Department of International Relations, 2021.

2- Sattar Shadhan Shaya. Political and Economic Reforms in Iraq After 2003 and Their Future Prospects. Iraq. Baghdad. Al-Nahrain University. Faculty of Political Science, Department of International Economic Relations, 2015.

3- Saif Latif Malallah. The Implications of Water Security in Relations Among Islamic Countries Since 2011 (A Case Study of the Tigris and Euphrates Basin). Iran, Qom, Al-Mustafa International University, Faculty of Science and Knowledge, Department of International Relations, 2021.

4- Farah Abdul Karim Muhammad. The Water Conflict Between Iraq and Turkey. Jordan. Amman, Middle East University, Faculty of Arts and Sciences, Department of Political Science, 2014.

Third - Scientific Journals:

1- Ahmed Al-Marai. 1. GAP Project and Water Development in Turkey, Water Studies Journal, Issue 4, 2019.

2. Ahmed Jassim Ibrahim. Turkey's Water Policy and its Repercussions on Neighboring Arab Countries (Syria and Iraq), Babylon Center for Human Studies Journal, Volume 10, 2020.

3. Basem Al-Qayem, Abdul Rahman Al-Issawi, and Yassin Al-Dulaimi. The Fallujah Dam and its Environmental Impacts on the City of Fallujah, Al-Adab Journal, Issue 45, 1999.

4. Pushkin Salim and Angham Adel Habib Al-Azzawi. The Impact of the Water Problem on Turkish Relations with the Downstream Countries of the Tigris and Euphrates Rivers, Political Issues, Issue 76, 2024.

5. Hamed Obeid Haddad. Water Security Challenges for Iraq (Tigris and Euphrates Basins), International Studies Journal, Issue 51, 2012.

6. Hussein Abdul Hassan Muhi. Issues Affecting Iraqi-Turkish Relations, Maysan Journal for Academic Studies, Volume 16, Issue 53. 7- Saif Hamza Lafteh. Iraqi Foreign Policy Variables and Their Impact on the Domestic Environment, International Studies Journal, No. 99, 2024.

8- Sundus Sarhan Ahmed. Turkish Water Projects on the Euphrates River, Al-Mansour Journal, No. 35, 2021.

9- Salim Kasati Ali. Turkey's Water Policy and Its Repercussions on Iraqi National Security, International Studies Journal, No. 99.

10- Abdul Razzaq Hamza Abdullah. The Water Crisis in Iraq: Challenges and the Problem of Solutions, International Studies Journal, No. 99, 2024.

11- Muhammad Al-Saleh. Regional Cooperation in Water Management: Turkey, Iraq, and Syria, International Relations Journal, No. 12, 2017.

12- Mona Hussein Obeid. Iraqi-Turkish Relations and Their Impact on Iraq's Stability, International Studies Journal, No. 60, 2015.

13- Nawar Jalil Hashim. Scenarios of Conflict and Cooperation over Water between Iraq and Turkey after the Construction of the Turkish Jesu Dam on the Tigris River, Al-Mustaqbal Al-Arabi Journal, Issue 359, 2009.

Fourth - Scientific Articles:

1- Tamara Kadhim Al-Asadi. Turkish Water Policy towards Iraq for the Period 2000-2020, Arab Democratic Center, 2012.

2- Abdul-Muttalib Abdul-Karim Mohsen. Haditha Dam – Iraq, Part One, Abdul-Muttalib Al-Araji Blog, 2021.

3- Ali Faris Hamid. Water Scarcity in Iraq: Illogical Calculations and Complex Pressures, Baghdad, Al-Bayan Center for Studies and Planning.

4- Mahdi Faleh Nasser. A Geopolitical Analysis of Turkish Water Policy and its Impact on Iraqi Water Security, University of Dhi Qar - College of Arts - Department of Geography.

5- Wathiq Muhammad Al-Saadoun. The Security Dimension in Iraqi-Turkish Relations. - University of Mosul: Center for Regional Studies, 2012.

Sixth – Websites:

1- Key Points of the Water Cooperation Agreement between Turkey and Iraq, Iraqi Ministry of Foreign Affairs website, 2025, accessed March 16, 2025: https://mofa.gov.iq/ankara/?p=6772&utm_source=chatgpt.com

2- The Iraqi-Turkish Water Crisis: A Long Conflict Between “Absolute Sovereignty” and “International Rivers,” Alhurra, 2022, accessed March 6, 2025: https://www.alhurra.com/arabic-and-international/2022/07/15

3- Israa Adel. Causes, Repercussions, and Prospects for Solutions: The Water Crisis in Iraq, Shaf Center for Crisis Analysis and Future Studies, accessed March 5, 2025: https://shafcenter.org/utm_source=c

4- The Iraqi File (Iraqi Foreign Policy in the Post-2003 Period), a study prepared by the Torous Center, 2023. Accessed March 13, 2025: https://torouscenter.com/?p=8347

5- Water Policy in Iraq and Ambition, a seminar held at: The Department of International and Strategic Studies, House of Wisdom, 2022. Accessed March 17, 2025: http://iraqieconomists.net/ar/

6- Bahaa Issa Yass. The Effects of Turkish Dams on Iraq, a study submitted by: The Research Department of the Iraqi Parliament, 2021. Accessed March 17, 2025 https://archive4.parliament.iq/wp-content

7- Jason Morris. Water Challenges: A Shared Threat and a Shared Interest, an article published on the UN Chronicle website. 2013. Accessed 15/3/2025: https://www.un.org/ar/chronicle/article/20441?utm_source=chatgpt.com

-8 Hassan Al-Janabi. Iraq, Turkey, and the Shared Water File, an article published on the Iraqi Economists Network website, 2013, accessed March 17, 2025, http://iraqieconomists.net/ar/

9- Khaled Suleiman. The Water Crisis in Iraq: Exonerating Our Ancestors Won't Save Us from "Annihilation," an article published on the Jummar Media website, 2023, accessed March 12, 2025, https://jummar.media/3632

10- Raed Sami Abbas and Talib Abdul Saleh, The Water Problem Between Iraq and Turkey: A Study in Political and Economic Dimensions, Al-Nahrain University, 2011, accessed March 6, 2025, https://www.nahrainuniv.edu.iq/ar/node/2981

11- Soner Cagaitay and Selin Uysal. Bilal Wahab, "Resetting Iraq-Turkey Relations," a report published on the Washington Institute for Near East Policy website, 2024, accessed March 15, 2025. https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/aadt-dbt-allaqat-byn-alraq-wtrkya?utm_source=chatgpt.com

12- Mary Maher. Tangible Impacts: Turkish Dam Policy and its Repercussions on Iraq, an article published on the Egyptian Center for Thought and Strategic Studies platform, 2021, accessed March 14, 2025: https://marsad.ecss.com.eg

13- Nermin Ali, "Turkey Controls the Waters of the Euphrates and Tigris by Building Dams," (Independent - Arabic), 2021, accessed March 5, 2025: https://www.independentarabia.com/node/139236/%D8%A8%D9%8A%D8%A6%D8%A9/ajax/aggregate?utm_source=chatgpt.com

14- Henri Barkey. Iraq and its Neighbors, a report published on the United States Institute of Peace website, 2005, accessed March 16, 2025, https://www.usip.org/sites/default/files/sr141_arabic.pdf

Seventh – Reports:

1- The Water Crisis in Iraq: Decades of Absent Political Will and an Opportunity for Sudan, a report published on the Al-Hurra website, Washington, 2023.

2- Andre Muller, Climate, Water, and Cooperation in the Euphrates and Tigris Basin: Challenges Facing Climate Change Adaptation, Stabilization, and Transboundary Water Management, Report, 2022, p. 27.